

Distr.: Limited
30 November 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٣ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١
وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج
مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل،
ألمانيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بالاو، البرازيل،
البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، تركيا،
تونغا، الجبل الأسود، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة،
الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة،
جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا،
سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيشيل، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي،
قبرص، الكامبيون، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كينيا،
لاتفيا، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مدغشقر، المكسيك، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات -
المتحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا،
الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان: مشروع قرار منقح

تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٠/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن

تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية،



وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١) وجدول أعمال القرن ٢١^(٢) وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٣) وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٤) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٥)،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٦)،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٣٥/٦٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي،

وإذ تعترف بالعمل الذي اضطلعت به لجنة التنمية المستدامة، ولا سيما في دورتها السادسة عشرة والسابعة عشرة، وتنوّه بالتركيز على موضوع المسائل المتصلة بالزراعة، وتثني على دعوة اللجنة إلى زيادة الاستثمارات في أنشطة التدريب والبحث والتطوير، وخاصة ما يتعلق منها بالممارسات والتكنولوجيات المستدامة، بما فيها التكنولوجيات الزراعية، والإسراع بنقل ونشر هذه التكنولوجيات والمعلومات والأساليب والممارسات بحيث تصل إلى جميع المستخدمين، ومنهم المزارعون، والنساء والشباب وأبناء الشعوب الأصلية، وكذلك القاطنون في المناطق الريفية النائية؛

وإذ تقر بالأعمال التي تضطلع بها فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، التي أنشأها الأمين العام في عام ٢٠٠٨، وبإطار العمل الشامل الذي أعدته، وبخاصة دعوتها إلى زيادة الاستثمارات في تطوير التكنولوجيا الزراعية ونقل التكنولوجيات القائمة واستخدامها، حسب الاقتضاء، لفائدة صغار المزارعين على وجه الخصوص كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي والحد من الفقر،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د-١٩/٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تشير إلى مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي الذي دعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى عقده في روما، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩،
وإذ تؤكد على الدور الحيوي للتعاون الدولي في تعزيز التكنولوجيات الزراعية وتطبيقها،

وإذ ترحب بالتزام مجموعة الثمانية وأكثر من ٢٥ بلدا ومنظمة في البيان المشترك المتعلق بالأمن الغذائي العالمي، المعتمد في لاكويلا بإيطاليا في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بهدف
تعبئة ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى ثلاث سنوات مع التركيز على التنمية الزراعية المستدامة،

وإذ تعيد تأكيد التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تعترف بما قد يكون للأخذ بالتكنولوجيات الزراعية من أثر إيجابي في تحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك القضاء على الفقر المدقع والجوع وتمكين المرأة وضمان الاستدامة البيئية،

وإذ يساورها القلق إزاء التقدم البطيء حتى الآن في تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، ولا سيما لأن أفريقيا لا تزال القارة الوحيدة التي لا تسير في اتجاه تحقيق أي من أهداف إعلان الألفية بحلول عام ٢٠١٥، وإذ تسلم بالحاجة إلى تكثيف الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي سعيا منه إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تقر بأهمية صغار المزارعين وإمكاناتهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر،

وإذ تؤكد على الدور الحاسم للمرأة في القطاع الزراعي ومساهمتها في تعزيز التنمية الزراعية والريفية، وتحسين الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في المناطق الريفية، وإذ تؤكد كذلك على أن إحراز تقدم ملموس في مجال التنمية الزراعية يستوجب التركيز على دعم المرأة وتمكينها،

وإذ تعترف بدور المجتمع المدني وجهوده من أجل تعزيز التقدم في البلدان النامية والتشجيع على استخدام التكنولوجيا الزراعية المستدامة وتدريب صغار المزارعين وزيادة التوعية وتوفير المعلومات ونشرها،

وإذ تدرك ما للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إضافة إلى التحديات العالمية الأخرى، من أثر سلبي على الأمن الغذائي والتنمية، وبخاصة في القطاع الزراعي، مما يؤثر سلبا على أضعف الفئات، وقد يؤدي إلى انتكاس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة المتزايدة إلى الابتكار في مجال الزراعة وإنتاج الأغذية من أجل التصدي للتحديات المطروحة لأسباب عدة منها تغير المناخ ونضوب الموارد الطبيعية وشحها والتحضر والعولمة، وإذ تعترف بأن التكنولوجيات الزراعية المستدامة يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تكييف الزراعة مع تغير المناخ وتدهور الأراضي والتصحر، والمساعدة على التخفيف مما لهذه العوامل من آثار سلبية،

وإذ تؤكد على أهمية التعاون وتبادل المعلومات ونشر نتائج البحوث المتعلقة بالتكنولوجيا الزراعية، والتشاور على نطاق واسع عند تحديد برامج البحوث العالمية والإقليمية والوطنية، وإذ تلاحظ في هذا الصدد الدور القيم لمنظمات منها المنتدى العالمي للبحوث الزراعية والمنظمات المنتسبة له أو المرتبطة به،

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام عن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية^(٧)؛

٢ - **تهيب** بالدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية بذل مزيد من الجهود لتطوير ونشر التكنولوجيات الزراعية المستدامة المناسبة، ولا سيما في البلدان النامية ومعها، بمقتضى شروط عادلة وشفافة ومتفق عليها بصورة متبادلة، ودعم الجهود الوطنية من أجل تشجيع استخدام الخبرات والتكنولوجيات الزراعية المحلية، والنهوض بالبحوث في مجال التكنولوجيا الزراعية، وتمكين الفقراء في الريف، نساء ورجالا وشبابا، من زيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي؛

٣ - **توجه الانتباه** إلى الدور الحاسم للمرأة في القطاع الزراعي، ومن ثم تهيب بالدول الأعضاء تعزيز ودعم حصول المرأة بصورة أفضل على المعلومات والخبرات والمعدات اللازمة في مجال التكنولوجيا الزراعية ومشاركتها في محافل صنع القرار في هذا المجال؛

٤ - **تشدد** على أهمية دعم وتعزيز البحوث في مجال تحسين وتنويع أصناف المحاصيل وكذلك دعم إنشاء النظم الزراعية وممارسات الإدارة المستدامة، بغية جعل الزراعة أكثر قدرة على التكيف إزاء الإجهاد البيئي، ولا سيما تعزيز قدرة المحاصيل على تحمل هذا الإجهاد، بما في ذلك الجفاف وتغير المناخ، على نحو يتسق مع الأنظمة الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة؛

٥ - **تشدد** أيضا على أهمية استخدام الموارد المائية وإدارتها بصورة مستدامة، بغية زيادة الإنتاجية الزراعية وكفالتها، وتدعو إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز توفير مرافق الري

(٧) A/64/258.

وصيانتها على نحو سليم، وإلى الأخذ بتكنولوجيا للاقتصاد في استهلاك الماء، بالنظر إلى الأثر المحتمل لتغير المناخ على الموارد المائية؛

٦ - تشجيع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمؤسسات العامة والخاصة على إقامة شراكات لدعم الخدمات المالية وخدمات السوق، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات والهياكل الأساسية والإرشاد المقدمة للمزارعين، وخاصة صغار المزارعين، وتدعو جميع الجهات المعنية إلى بذل مزيد من الجهود لإتاحة التكنولوجيات الزراعية المستدامة المناسبة بأسعار معقولة لصغار المزارعين؛

٧ - تهيب بالدول الأعضاء جعل التنمية الزراعية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من سياساتها واستراتيجياتها الوطنية، وتلاحظ ما قد يكون للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أثر إيجابي في هذا الصدد، وتحث الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على إدراج عناصر التكنولوجيا والبحث والتطوير في مجال الزراعة ضمن الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٨ - تطلب من مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التشجيع على تبادل الخبرات في ما بين الدول الأعضاء بشأن سبل التوسيع المستدام للمساحات المزروعة وتعزيز فرص التنمية الزراعية عن طريق التكنولوجيات التي تسمح باستصلاح التربة وتحسين خصوبتها وزيادة الإنتاج الزراعي في ظروف بيئية صعبة، ودعم ذلك التبادل وتيسيره؛

٩ - تؤكد على الدور الفعال للتكنولوجيا الزراعية في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتهيب بالتالي بالدول الأعضاء دعم البحث والتطوير في مجال الزراعة المستدامة، وتشجع الهيئات الدولية المعنية على ذلك أيضاً، وتدعو في هذا الصدد إلى مواصلة تقديم الدعم لنظام البحوث الزراعية الدولية، بما في ذلك الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، وكذلك المنظمات الدولية المعنية الأخرى؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.